موقف الدول الخليجية من الثورة الإيرانية

إعداد

أ.محمود الضبع فايز محمد
باحث ماجستير بقسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة دمنهور

ا.د. فايزة محمد محمد حسن ملوك
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ
بكلية الآداب – جامعة دمنهور

دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور
العدد (64)- الجزء الثانى - لسنة 2025

موقف الدول الخليجية من الثورة الإيرانية

أ.محمود الضبع فايز محمد
ا.د. فايزة محمد محمد حسن ملوك

ملخص

لقد كان للثورة الإيرانية دور في تغير علاقات إيران الدولية، لا سيما مع دول الخليج العربي، فقد أعلن الخميني بعد نجاح الثورة، أن الجمهورية الإيرانية سوف تعمل على تصدير الثورة، وعدم تحجيمها داخل إيران، وبالتالي، كان لهذه السياسة أثر على العلاقات مع الخليج العربي، فقد اتخذت كل دولة مواقف متباينة تجاه مبدأ تصدير الثورة.

بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، فتحت طهران صفحة جديدة في تاريخ العلاقات مع دول الخليج، بعدما كان الشاه محمد رضا بهلوي مشهورا بدور "شرطي الخليج" لحماية المصالح النفطية الغربية وفي طليعتها الأميركية. أحدث وصول الإمام الخميني للحكم تغييراً جذرياً بسياسة إيران الخارجية بعد إعلان الجمهورية الإسلامية، فاتخذ شعار لا شرقية ولا غربية، جمهورية إسلامية" محدداً أساسياً في تعامله مع الخارج.

ومنذ البداية، أعلنت دول الخليج العربي رفضها للثورة، وكانت المملكة العربية السعودية أكثر الدول معارضة لاندلاع هذه الثورة، ثم تبعتها الدول الأخرى في اتخاذ نفس الموقف، ويمكن تبرير موقف الدول الخليجية رفضها للثورة لعدة أسباب منها، أن الثورة دعت إلى إقامة النظام الجمهوري، والقضاء على ملكية الشاه، وبالتالي كانت دول الخليج تخشى من انتشار هذه المبادئ، وبالتالي ربما يكون نتيجة ذلك تهديد لعروشهم. وبالتالي عملت هذه الدول على اتخاذ مواقف ازدواجية تجاه الثورة، فلما كانت الثورة في بدايتها أعلنوا تأييدهم للشاه، ولكن عندما نجحت الثورة، وأطاحت بنظام الشاه، بدأت تغير هذه الدول سياستها المعلنة.

وكان هناك بعض الدول التي أيدت الثورة منذ اندلاعها، ورحبت بها، واتخذت موقفاً إيجابياً تجاه الثورة، مثل الإمارات، وعمان، فهاتان الدولتان، عملت على تشجيع الثورة، والإعلان عن دعمها لإيران في تلك الفترة، وكانت هذه السياسة نابعة من رغبة كل من الإمارات وعمان تغيير نمط العلاقات مع إيران، بعدما كانت العلاقات مع النظام القديم المتمثل في الشاه قد أصابها الفتور.

الكلمات المفتاحية: الثورة الإيرانية، الخميني، الدول الخليجية، الشاه، سياسة تصدير الثورة.

The position of the Gulf countries on the Iranian revolution

Abstract

The Iranian Revolution played a role in changing Iran's international relations, especially with the Arab Gulf states. After the success of the revolution, Khomeini announced that the Iranian Republic would work to export the revolution, and not limit it inside Iran. Therefore, this policy had an impact on relations with the Arab Gulf. Each country has taken different positions towards the principle of exporting the revolution.

After the victory of the Iranian revolution in 1979, Tehran opened a new page in the history of relations with the Gulf states, after Shah Mohammad Reza Pahlavi was famous for his role as the "policeman of the Gulf" to protect Western oil interests, especially the American ones. Imam Khomeini's arrival to power brought about a radical change in Iran's foreign policy after the declaration of the Islamic Republic. He adopted the slogan "Neither East nor West, an Islamic Republic" as a basic determinant in his dealings with the outside world.

From the beginning, the Arab Gulf countries declared their rejection of the revolution, and the Kingdom of Saudi Arabia was the country most opposed to the outbreak of this revolution, then other countries followed suit in taking the same position. The position of the Gulf countries can be justified in rejecting the revolution for several reasons, including that the revolution called for the establishment of a republican system and the judiciary. On the monarchy of the Shah, and therefore the Gulf states were afraid of the spread of these principles, and thus the result of this might be a threat to their thrones. Consequently, these countries worked to take dual positions towards the revolution. When the revolution was at its beginning, they declared their support for the Shah, but when the revolution succeeded and overthrew the Shah's regime, these countries began to change their declared policy.

There were some countries that supported the revolution since its outbreak, welcomed it, and took a positive stance towards the revolution, such as the Emirates and Oman. These two countries worked to encourage the revolution and announce their support for Iran in that period, and this policy stemmed from the desire of both the Emirates and Oman. Changing the pattern of relations with Iran, after relations with the old regime represented by the Shah had cooled.

Keywords: Iranian Revolution, Khomeini, Gulf states, Shah Exporting Revolution Policy.

المقدمة

يتناول موضوع البحث صورة من صور العلاقات الخليجية الإيرانية، وإبراز موقف الدول الخليجية من الثورة الإيرانية، منذ اندلاعها، وحتى نجاحها، ونستعرض خلال هذا البحث تصريحات الدول الخليجية، وموقفها من تطور الأحداث في إيران خلال الثورة، بالإضافة إلى رصد تغير هذه المواقف، وتفسير أسبابها ونتائجها.

أهمية الموضوع

ترجع أهمية هذه الموضوع إلى أن الثورة الإيرانية قد أدت إلى تغيرات جزرية في مسألة الأمن القومي في المنطقة، ولا سيما منطقة الخليج العربي. وبالتالي، كان لا بد من دراسة تطور الموقف الخليجي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ إيران، لما لها من تأثير واضح على كافة المستويات. كما ترجع أهمية هذا الموضوع إلى إلقاء الضوء على أجندة السياسة الخارجية لدول الخليج العربي بالنسبة للتغيرات التي حدثت في تلك الفترة.

مشكلة البحث

يطرح البحث عدة تساؤلات للإجابة عليها، وأبرزها:

1-ما هو موقف الثورة الإيرانية من دول الخليج العربي؟

2-ما هي انعكاسات الثورة الإيرانية على دول الخليج العربي؟

3-ما هو موقف الدول الغربية من الثورة؟

4-كيف تعاملت الدول الخليجية مع الثورة بعد نجاحها؟

الدراسات السابقة

وجدت دراسات غير مباشرة تناولت موقف الدول الخليجية من الثورة الإيرانية، أهمها:

1-سايب تركية جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية (١٩٧٩ - ٢٠٢٠م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٢٢.

2-راشد أحمد الحنيطي: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

وقد تطرقت هذه الدراسات إلى حيثيات قيام الثورة الإيرانية، وموقف بعض الدول الخليجية كالسعودية من سير الأحداث في إيران، كما تعرضت إلى المبادئ السياسية للخميني عقب نجاح الثورة، وبالتالي، استفاد الباحث من هذه الدراسات.

أولاً: فلسفة تصدير الثورة وانعكاساتها على دول الخليج

اتسمت العلاقات العربية – الإيرانية بصورة عامة والعلاقات الخليجية – الإيرانية بصورة خاصة كونها علاقات ذات روابط إستراتيجية للطرفين، تفرضها الروابط الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية، والعقيدة الدينية، والمصالح المشتركة السياسية، والاقتصادية منها، على وجه التحديد، لما لها تأثير على استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي.

ولقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية فترات من الود، وفترات من التوتر، ولقد شكلت الثورة الإيرانية، وما تبعها من أحداث، محوراً جديداً لهذه العلاقات. وقد أدت هذه الثورة إلى تغير في العلاقات في المجال السياسي والاقتصادي بين الطرفين. ولقد أدت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على وجود هذا التغيير، سواء في إيران، أو في الخليج العربي.

ولقد أدت الثورة الإيرانية إلى تغيير جزري وشامل في كل من السياسة الداخلية والخارجية[1]

وقد فسر الكثير من قادة المجلس الثوري الإيراني الثورة على أنها حركة جهاد قام بها المسلمون ضد الكفر، وذلك من أجل نشر الدين والسياسة الصحيحة، وانطلاقاً من هذا المبدأ، عمل رجال الثورة على نشر مبادئ هذه الثورة، وتشجيع الشعوب الإسلامية التي تعاني مما كان يعاني منه المجتمع الإيراني قبل الثورة، والتعهد بدعم مثل هذه التحركات.[2]

جدير بالذكر أن الثورة الإيرانية التي قامت في عامي (1978 –1979م) [3] عملت على القضاء على الدكتاتورية، وبذلك تكون مهدت لقيام سلطة دينية، حيث تميزت هذه سلطة أنها أشد استبداداً، مما نتج عنه الفوضى والاضطراب، وكذلك إقامة نظام الحزب الواحد داخل إيران والقضاء والإطاحة بالشاه والأسرة البهلوية 1978م.[4]

وبعد نجاح الثورة، نادى رجال المجلس الثوري بضرورة تصدير الثورة إلى العالم، وبالأخص إلى دول الجوار، وقد تلخصت مبادئ الثورة في نشر العدالة، والتآخي، والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية، وإقامة حكومات إسلامية. من ناحية أخرى لم يعترف الخميني بالحدود بين الدول الإسلامية، ونادى بوحدة هذه الشعوب، وأن هذه الحدود تم صنعها بواسطة الاستعمار، من أجل القضاء على وحدة الإسلام والمسلمين. [5] من جهة أخرى عقد الخميني مؤتمراً صحفياً في طهران شرح فيه الوضع المتدهور في إيران، وأكد أن الشعب الإيراني يطالب بإلغاء الملكية وإقامة جمهورية إسلامية تحقق ما يريده الشعب في

البلاد. وأعلن في ختام المؤتمر الصحفي أمله في حل مشكلة الاقتصاد المتدهور، وبالتالي تصبح الثورة نموذجاً ناجحاً. وبهذه الطريقة عمل على تصدير مبادئ الثورة. (6)

حيث اعتمد الخميني في تحقيق هذا على وكالات الأنباء والصحف، حيث نشرت عديد من الصحف والمجلات نجاحات الثورة الإيرانية، وأبدت تأييدها ودعمها لها. كما دعا الخميني المسلمين في كل العالم إلى التضامن مع تلك الثورة، لأنها تدعو إلى القضاء على الهيمنة الأمريكية، والقضاء على الكيان الصهيوني المسيطر على الأراضي الفلسطينية، والاستقلال الداخلي من كل محتل، وكل ديكتاتور. (7)

لم يكتف الخميني بمبدأ تصدير الثورة فقط بل صاغ مبادئ أخرى و أهمها أنه جعل مسلمون مسؤولون عن تطبيق الإسلام و سيادة أحكامه و تعاليمه في إيران، وبذلك تحقيق سيادة الإسلام في البلدان الإسلامية الأخرى، وهذه الثورة تعتبر نداء للشعوب مظلومة ومستضعفة في العالم، حيث يعتبر الخميني أن تصدير الثورة وفقاً للمبادئ، وارتكازها على الإسلام، يعد تجسيد لتطلعات وأهداف المسلمين، وإن الثورة الإيرانية هي ثورة الإسلام، وهي بمثابة يقظة للمسلمين وبذلك تترسخ المبادئ الأخلاقية الناتجة عن الدين الإسلامي، أي أن الإسلام هو الركيزة الأساسية لتحقيق الانتصار للثورة، وبتطبيق المبادئ الإسلام يحقق الشعب الإيراني استقلاله، وتتحقق العدالة ويتخلص المجتمع من ظلم الشاه.(8)

بالنسبة للخميني أن الثورة هدفها يقوم على تحقيق هدفين أساسين الأول التخلص من الشاه و هدف الثاني هو القضاء على تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تحقيق الهدفين بالاعتماد علي هذه المبادئ والقيم الأساسية التي جاء بها الخميني في الثورة الإسلامية في إيران من خلال خطاباته أنها تقوم على العدل والاستقلال والاكتفاء الذاتي والقضاء على النفوذ الأجنبي يعتبر أن الإسلام يجسد العدل والاستقلال و تخليصها من القوى الأجنبية المعادية لإيران الإسلامية المستقلة، بالنسبة للخميني يعتبر الإسلام و العدل أهم مكونين للمجتمع والحكم و السياسة الخارجية في إيران وفي خطاباته يشير إلى العدل باعتباره شعار و هدف أساسي للثورة الإسلامية. وارتكزت الثورة الإيرانية على اعتماد الخميني على مجموعة من المبادئ لتصدير الثورة حيث يعتبر أن العالم لأول مرة يعرف ثورة جديدة باسم الثورة الخمينية وعلى أنها ستجتاح العالم في غضون بعض السنوات، وهذه الثورة التي تتمثل في النظام الحاكم وما تصدر عنه من شر ونكر وبلاء على منطقة الشرق الأوسط. (9)

مرت العلاقات الإيرانية الخليجية بفترات مختلفة بين ما هو في حالة صراع وما يشبه الانفراج منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 حيث عرفت علاقات نوعا من الاصطدام وتعاون بين إيران ودول الخليج العربي. فقد حدد الدستور الإيراني أهداف السياسة الخارجية في المادة الرابعة والخمسين بعد المئة إذ إن إيران تعد سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها وأن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة وما سماه بحكومة الحق والعدل ولذلك وجب على إيران تصدير مبدأ الثورة إلى دول الخليج العربي. (10)

,حيث أعلنت إيران الإسلامية مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج ورغبتها في استعادت الأمجاد الفارسية وحيث أعلن الخميني سياسة جديدة متمثلة في أن منطقة الخليج هي نفوذ إيراني وأن الإسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج وأن البحرين هي جزء من إيران ودعمه لشيعة العراق حيث قامت إيران بإدخال قضايا سياسية لمواجهة دول الخليج من خلال منطقة تحريك الأقليات الشيعية لتهديد استقرار هذه الدول فقد لجأت إلى سياسة تصدير الثورة الإسلامية وعملت على قلب نظم الحكم في الدول الخليجية. (11)

حيث صرح أحد قادة إيران أن إيران تولي اهتمامها لقضية البناء الداخلي وأنها في الوقت الذي تتهيأ فيه لإقامة علاقاتها بدول الخليج على أساس حسن الجوار.(12) حيث صرح وزير الخارجية الإيراني قائلا : "بأن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا في مبدأ التعاون الإقليمي باعتباره دليلا على الجدية و الريادة في تنمية العلاقات الثنائية و الثلاثية و المتعددة الأطراف و سبيلا وحيدا لضمان السلام و الاستقرار و الأمن في المنطقة وإن جهود إيران في إقرار الأمن سواء في منطقة الخليج أو مجموعة دول الجوار، كذلك إشارة الخميني إلى رغبته في جعل ثورة تنتقل إلى دول الخليج العربي وهذا ما جاء في قوله إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم.(13)

كان لقيام الجمهورية الإسلامية في إيران أثر كبير في العالم العربي وخاصة في الخليج العربي وذلك بسبب أن قادة الثورة الإسلامية في إيران أظهروا رغبتهم في تصدير تجربة الثورة إلى بقية العالم الإسلامي. هذا مما أثار مخاوف دول الخليج العربي خاصة السعودية، حيث شكلت الثورة الإيرانية في بدايتها مصدرا لقلق الدول الخليجية نتيجة ما تؤديه من انتشار الاضطرابات الداخلية في مجتمعاتها من خلال الأقليات الشعبية من أكثر البلدان العربية تعرضت لتهديدات الإيرانية هي العراق بسبب كون الشيعة هم الفئة غالبة على السكان. (14)

ثانياً: السياسة الازدواجية تجاه الثورة.

السعودية:

كانت الخلافات بين كل من إيران في عهد الشاه، وإمارات الخليج العربي، تبشر بالثورة التي اندلعت في إيران، وذلك بسبب السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه تجاه ملوك وزعماء إمارات الخليج، فقد كانت خطابات الشاه مليئة بالعداء، والكراهية، كما عمل الشاه على التصريح دائماً بأنه وحده من يستطيع حماية الخليج العربي. والجدير بالذكر أن مثل هذه الخطابات كانت تستفز هؤلاء الملوك. ولكن في الوقت نفسه عندما بدأ العد التنازلي لأيام الشاه الأخيرة صرح وزير الدفاع والطيران الجوي السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز [15] في أغسطس 1978م بتضامن المملكة مع الشاه. [16]

كما أعلن المسؤولون السعوديون رفضهم لحالة الفوضى في إيران، لأن هذه الفوضى سوف تؤثر بالطبع على أحوال المنطقة، وسوف تؤثر على العلاقات السعودية الإيرانية. ومن جهة أخرى، أعلن الملك خالد بن عبد العزيز (1975 – 1982م) [17] أن الدول الخليجية سوف تتكاتف من أجل دعم الشاه، والقضاء على هذه الاضطرابات. وتدعيماً لهذا الموقف من الثورة، تواصل وزير النفط السعودي مع الشخصيات المقربة إلى الخميني، وصرح لهم أن السعودية ترفض أي سوء قد يمس سيادة الشاه على بلاده. [18]

جدير بالذكر أن القلق السعودي من الثورة في تلك الفترة كان يكمن في الخوف من أن بعد أن يتم الإطاحة بحكم الشاه، أن يتولى الحكم مجموعة من اليساريين، وبالتالي يمكن أن تتسرب مبادئ هؤلاء إلى المجتمع السعودية، وبالتالي تعاني حكومة المملكة مما عانت منه حكومة الشاه. ومن المرجح أيضا أن حكومة آل سعود كانت تخشى أن يتولى سدة الحكم في إيران حكومة عسكرية، وبالتالي سوف تعمل هذه الحكومة في المستقبل على التوسع على حساب الجيران. وفي كل الأحوال، فسر السعوديون الثورة، إذا نجحت، فلن تؤدي إلى استقرار المنطقة، وسوف يتزعزع الأمن القومي للملكة. لذلك، فقد تمسكت الحكومة السعودية بدعم الشاه على الرغم من التوتر في العلاقات مع الشاه. [19]

وقد أظهرت التقارير الأمريكية مخاوف السعوديين من الثورة، ففي إحدى تقارير السفير الأمريكي في الرياض، أوضح أن السعوديين كانوا يراقبون الأوضاع في إيران عن قرب، وكتب أن الحكومة السعودية تخشى من نجاح الثورة، لأن في هذه الحالة ربما تنقسم القبائل السعودية، أو ينقسم الجيش، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى والاضطراب، وبالتالي عمل السعوديون بكل قوتهم على دعم الشاه لوجستياً، كما صرحت وزارة الخارجية السعودية بأنه

لا بديل عن الشاه، وأنهم يدعمون شرعية النظام الإيراني، وأنهم ضد الفوضى التي افتعلها الشيوعيون في إيران، وأنه يجب إيقاف الاضطرابات التي سيطرت على إيران، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انهيار استقرار منطقة الشرق الأوسط. كما أوضح السفير الأمريكي أن السعوديين كانوا يخشون من تأثر الشيعة الذين كانوا يقطنون المناطق الشرقية من السعودية بالأفكار الخُمينية. (20)

والحقيقة أن السعوديين استنتجوا من خطابات الخميني التي كان يحرض من خلالها ضد الولايات المتحدة، وصرحوا أن هذه الثورة يدعمها الشيوعيون، وأن هؤلاء الذين ينادون بإسقاط حكم الشاه مشبعون بالأفكار الماركسية، وبالتالي فإن هذه الثورة مناهضة للإسلام والمسلمين، وليست أهدافها كما كان يدعي رجال الدين في إيران. وقد استشهد السعوديون بالفوضى التي سارت في الميادين، والاشتباكات التي سادت شوارع إيران في تلك الفترة، وصرحوا بأن ذلك منافي للدين الإسلام، وأن دم المسلم على المسلم حرام، لذلك وجب تأييد الشاه من كل الدول الإسلامية والعربية، للقضاء على هذا الخطر الشيوعي. والجدير بالذكر أن السعودية عملت على إبراز المبادئ الشيوعية، وذلك من أجل تشجيع الأمريكيون على اتخاذ إجراءات صارمة تجاه تلك الثورة. (21)

كما توالت التصاريح السعودية المناهضة للثورة، والقلق من توابعها، فعملت الجرائد على إثارة هذا الموضوع، وجعلت لثورة الإيرانية مساحات كبيرة من صفحاتها، وصرحت بأن ما حدث في إيران حدث كبير، وأن أي تغيير في النظام الإيراني، سوف يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة"(22)

وفي مقابلة لصحيفة السياسة الكويتية مع سلطان بن عبد العزيز، تحدث عن الثورة الإيرانية، ووصفها بثورة الشيوعيين، وأن هؤلاء إن تملكوا من إيران، سوف تهدد ثورتهم أمن المنطقة، كما استرسل في حديثه، أن الشاه قدم الكثير لبلاده، وأنه عمل على عدة إصلاحات، على المستويين السياسي والاقتصادي، وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي الوقوف بجانب الشاه، وتقديم الدعم له، وذلك لكبح جماح خطر الشيوعيين في المنطقة. (23)

وعندما نجح الثوار في الإطاحة بنظام الشاه، كان المسؤولون السعوديون قد أبدوا قلقهم، خاصة عندما تخلت الولايات المتحدة عن نظام الشاه، الذي طالما عملت على حمايته. وهكذا، كانت المملكة العربية السعودية أكثر دول المنطقة خوفاً من نجاح هذه الثورة، وقد عبرت صحيفة News Week الأمريكية عن ذلك في الثالث من مارس 1980م، مشيرة

إلى خوف المملكة العربية السعودية من احتمالية وجود أزمات في المنطقة نتيجة نجاح هذه الثورة. [24]

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد أظهرت موقفاً مرناً تجاه تلك الأحداث، فعلى الرغم من القلق الذي ظل يساور القادة السعوديين خلال أحداث تلك الثورة، إلا أنهم في وقت لاحق قد أبدوا تأييدهم للثورة، وذلك بعد التأكد من نجاح الثورة، وانهيار نظام الشاه. فقد كان على السعوديين أن يتبنوا نهجاً جديداً ملائماً للوضع الجديد، لذلك عمل القادة على إرسال البرقيات إلى نظام الخميني يهنئون بنجاح الثورة، وقد صرح المسؤولون السعوديون أنه ليس هناك مشكلة مع رجال الثورة في إيران، وأن ما يهم المملكة هو استقرار نظام الحكم هناك، وألا تؤدي هذه المتغيرات إلى تغيير في أوضاع المنطقة، أو توتر العلاقات بين دولها، فالسعوديين ينظرون إلى الشعب الإيراني أنهم شعب مسلم، وبلد صديق. هكذا عمل السعوديون على تغيير موقفهم مع تغير مجري الأحداث. [25]

كما أصدرت وزارة الخارجية السعودية أعلنت خلاله أن العلاقات مع إيران سوف تكون سلمية، وأن السعودية شعباً وحكومة يقفون بجانب إيران، وأنهم يأملون في أن تستمر العلاقات السياسية والاقتصادية كما كانت أيام الشاه، بل يأملون أن تتطور هذه العلاقات إلى أفضل من السابق، كما أن السعوديين والإيرانيين يحكمون وفقاً للعقيدة الإسلامية، وبالتالي، لن يكون هناك أي خلاف فيما بين الدولتين، ودعت الخارجية السعودية إلى التعاون مع الحكومة الجديدة في إيران بزعامة مهدي بزركان. [26].

ومن المرجح أن السعودية أيدت هذه الثورة ظاهرياً فقط، وذلك لعدة أسباب يمكن تفسيرها على النحو التالي:

1-أن السعودية كان بها جزء لا بأس به من الطائفة الشيعية في شرق البلاد.

2-أن الولايات المتحدة، والدول الغربية قد أيدوا هذه الثورة، وأعلنوا تخليهم عن الشاه.

3-أن النظام الإيراني الجديد لم يكن قد ظهرت ملامحه، وأبعاد سياسته الخارجية بعد.

وهكذا، عملت السعودية على تأييد الثورة ظاهرياً، إلا أن كان هناك بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومتها، والتي تدل على رغبة القادة في تحجيم هذه الثورة في إيران. فقد فتحت السعودية أبوابها إلى ما يزيد عن 950 موظفاً أمريكياً كانوا يعملون في إيران أيام الشاه، وتم تعيينهم في شركات النفط السعودية، وفي المنظمات الإقليمية عملت السعودية على

تقليب الدول ضد رجال الثورة في إيران، فعند انعقاد مؤتمر الدول العربية المصدرة للنفط (اوبيك)OAPEC [27] والذي انعقد في الكويت في عام 1979م، عارضت السعودية مساعدة دول المنظمة لإيران، بل أكثر من ذلك انسحبت المملكة من المؤتمر، وعاد الوفد السعودي قبل أن انتهاء أعمال المؤتمر.[28]

وعندما عقد مؤتمر القمة العربية العاشر في تونس في نوفمبر 1979م، أرسلت حكومة الخميني وفداً طرح مسألة تعديل أسعار النفط، وذلك لاستفادة شعوب المنطقة بقدر أكبر من ثروات بلادها، ولكن عارض الوفد السعودي حضور الوفد الإيراني، كما وقفت المملكة بالمرصاد وعارضت مسألة تعديل أسعار النفط، وذلك لأن المصالح الاقتصادية السعودية كانت مرتبطة بالمصالح الأمريكية في المنطقة. ومن ناحية أخرى صرحت الصحف الإيرانية أن المملكة العربية السعودية كانت تنوي تشجيع دول المنطقة وأمريكا على محاولة للانقلاب ضد حكومة الثورة في إيران. [29]

وعندما حدثت أزمة الرهائن الأمريكيين، واحتجازهم في سفارة طهران عام 1980م، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أساطيلها نحو إيران، وقد شاركت المملكة العربية السعودية في ذلك عن طريق استقبال مطار الظهران السعودي فرقة عسكرية أمريكية، وعملت السعودية على تشجيع الدول الخليجية على استقبال القوات الأمريكية، والوقوف بجانبها أثناء أزمة الرهائن. [30]. ونقلت صحيفة الإيكونيميست(The Economist)البريطانية بأن مجموعة كبيرة من الطائرات الأمريكية قد استقرت في المطارات السعودية في ذلك الوقت. [31]

وهكذا، يمكن تفسير موقف المملكة العربية السعودية أنها انتهجت سياسة ازدواجية تجاه الثورة الإيرانية، ويمكن تفسير معارضة السعودية لهذه الثورة ورفضها نظراً، لعدة أسباب:

1–أن الثورة التي قامت في إيران قد أدت إلى وصول رجال الدين الشيعي إلى سدة الحكم، وهذا مخالف للمذهب السني الذي تتبعه المملكة العربية السعودية.

2–أن نظام الحكم السعودي ملكي، بينما النظام الجديد في إيران جمهوري، وبالتالي خشت المملكة من انتشار الثورة في أراضيها، ومن ثم القضاء على ملكية آل سعود.

3– أن النظام الثوري الجديد في إيران أعلن تخليه عن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت نفسه كانت الأخيرة أكبر حلفاء آل سعود.

4–أن المملكة العربية السعودية كانت تخشى من تأليب نظام الخميني للشيعة القاطنين في شرق المملكة العربية السعودية ضد نظام الحكم.

الكويت:

بالنسبة للكويت، فقد عبر ولي عهدها سعد العبد الله الصباح في ديسمبر 1978م عن قلق حكومته من تطور الأحداث في إيران، وأنه يتفق مع نظيره السعودي بصعوبة الموقف، وأن هذه الثورة إذا نجحت، وأطاحت بالشاه، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تطورات خطيرة في المنطقة. ويمكن القول أن الموقف الكويتي لم يختلف كثيراً عن الموقف السعودي من الثورة، ذلك أن الحكومة الكويتية كانت تخشى من وصول حكومة يسارية إلى سدة الحكم في إيران، وبالتالي في حالة نجاح هذه الثورة، ربما تتسرب هذه الأفكار إلى دول المنطقة، كما كانت تخشى الكويت من وصول حكومة عسكرية، خوفاً من مبدأ التوسع التي ربما تتبناه هذه الحكومة. وبالتالي، فإن الحكومة الكويتية كانت ترغب في استقرار حكم الشاه، والوقوف بجانبه، والمحافظة على الوضع الراهن آنذاك. جدير بالذكر أن الكويت عبرت عن ذلك بشكل صريح عندما قرر الخميني، عندما تم نفيه، أن يلجأ إلى الكويت، ولكن الحكومة الكويتية رفضت استقبال الخميني، وقد أظهر ذلك موقف الكويت من الثورة. [32]

ومن ناحيته أرسل أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح (1977 – 2006م) [33] إلى الشاه في أبريل 1978م يوضح له أنه يأمل في القضاء على هذه الاضطرابات السائدة في إيران في أسرع وقت، وأعلن عن تضامنه وتأييده لحكومة الشاه، وأن الكويت ترفض أي تغيير قد يطرأ في إيران من شأنه تهديد وضع وأمن المنطقة، وقد رحب الشاه بموقف الكويت هذا. [34]

ويمكن القول إن العلاقات الكويتية الإيرانية في عهد الشاه كانت تتسم بالصداقة والتعاون والتفاهم بالنسبة للمصالح المشتركة، لذلك عملت الحكومة الكويتية على حماية نظام الشاه، والوقوف بجانبه. ومن أهم المصالح التي كانت تخشى الكويت أن يصيبها أذى إذا ما أطاحت الثورة بنظام الشاه، المصالح النفطية، فقد كان التنسيق قائماً بين البلدين بالنسبة للمجال النفطي خلال منظمة الأوبك، وذلك من خلال الاتفاق حول تحديد سعر النفط، وبالتالي، كانت الحكومة الكويتية تخشى الإضرار بذلك، إذا وصلت حكومة جديدة تخالف سياسة الشاه إلى سدة الحكم في إيران. [35]

إلا أن الأحداث أدت إلى ازدياد قلق الحكومة الكويتية، فقد عاد الخميني إلى طهران، وسقطت حكومة الشاه، وبالتالي فشلت مساعي الحكومة الكويتية في إنقاذ نظام الشاه. والجدير بالذكر أن الكويت كانت حتى اللحظات الأخيرة تأمل أن ينجح الشاه في القضاء على الفوضى، لأن الكويت كانت تنظر إلى نظام الشاه على أنه المحافظ على سياسة

التوازن في المنطقة مع دول الجوار. وكانت تخشى بعد سقوط الشاه أن تنتشر الأفكار الثورية الراديكالية في المنطقة، وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى انتقال الفوضى إلى الكويت. (36)

وعلى أي حال، نتيجة لنجاح الثورة، وإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، عملت الكويت على إظهار سياسة جديدة تجاه إيران، فقد كان على الحكومة الجديدة التسليم بالوضع الراهن، والاعتراف بالنظام الجديد في إيران، لذلك أرسلت الكويت وزير خارجيتها صباح الأحمد الصباح إلى طهران في يونيو 1979م، وذلك من أجل تهنئة الخميني والقادة بنجاح ثورتهم، وعندما التقى صباح بنظيره الإيراني أبدى له ترحيب حكومة الكويت بالقادة الجدد في إيران، وأن العلاقات سوف تستمر قائمة على الود والصداقة والتعاون بين الدولتين. على الجانب الآخر قام وفد من وزارة الخارجية الإيرانية بزيارة الكويت، والتقوا بأميرها، وأكد الطرفين على ضرورة التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، وضرورة تعميق العلاقات بين الدولتين. (37)

والجدير بالذكر أن كان أكثر ما يقلق الحكومة الكويتية، هو وجود فئة ليست بقليلة من الشيعة تقطن الكويت، والحقيقة أن هؤلاء قد أعلنوا تأييدهم للثورة في إيران، وأعلنوا تضامنهم مع الخميني أثناء نفيه. ولقد كانت الحكومة الكويتية تخشى من محاولة الحكومة الإيرانية الجديدة التواصل مع هؤلاء، وذلك من أجل زعزعة الأمن في الكويت. لذلك عملت الحكومة الكويتية على محاصرة هؤلاء من كل الجوانب، وذلك عن طريق مراقبتهم، وتحديد إقامة بعضهم، واستبعاد بعضهم من الكويت ونفيهم إلى إيران. وكان من الأمور التي تزيد من خطورة وجود هؤلاء أن منهم من كان ينتمي إلى إيران في الأصل. لذلك عملت الحكومة الكويتية على سحب الهوية الكويتية من هؤلاء، وذلك على الرغم من أن منهم من كان قريباً من آل صباح، والذين ساعدوهم على نشر الأمن في البلاد، وتثبيت حكم الأسرة الحاكمة. (38)

والحقيقة أن الحكومة الكويتية كانت على صواب في اتخاذها لهذه الإجراءات مع هؤلاء الشيعة، فعلى الرغم من العلاقات الظاهرية الطيبة بين الكويت وحكومة الثورة الجديدة في إيران، إلا أن قادة الثورة قد استخدموا هؤلاء الشيعة الذين كانوا يعيشون في كنف أمير الكويت، فقد تواصل هؤلاء مع الحكومة الإيرانية، وحثتهم الأخيرة على ترويج أفكار الثورة، ونشرها بين الكويتيين. بل أكثر من ذلك، فقد عملوا على محاولة تأليب الكويتيين على السلطة الحاكمة. ويبدو أن الحكومة الكويتية قد وصلتها تقارير تفيد بتشجيع السفارة الإيرانية في الكويت لهؤلاء، ووعدتهم بالحماية. والحقيقة أن الشيعة المقيمين في الكويت قد

عملوا على التجمع في تظاهرات، وما كان من الحكومة الكويتية إلا أن قامت قواتها العسكرية بالقبض على هؤلاء، وتحجيم تظاهراتهم، واستمرت الحكومة الكويتية في سحب الهوية الكويتية من هؤلاء. (39)

وكان أكثر ما يقلق الحكومة الكويتية أن ينجح هؤلاء الشيعة في السيطرة على أجزاء من أراض الكويت، وتسليمها للحكومة الإيرانية، ففي تلك الأثناء تفاجأ العالم الإسلامي بسيطرة جهيمان العتيبي على المسجد الحرام في المملكة العربية السعودية. (40) بناء على ذلك عملت الحكومة الكويتية على إبعاد أعداد كبيرة من الشيعة المقيمين في الأراضي الكويتية، وذلك خوفاً من تكرار مثل هذه الأحداث على أراض الكويت. (41)

قطر:

لم يختلف موقف قطر عن موقف كل من المملكة العربية السعودية والكويت، فقد كانت قطر تسعى للحفاظ على نظام الشاه ودعمه، وقد رفضت قطر الثورة الإسلامية في إيران، وقد كانت قطر تربطها علاقات مع إيران أيام الشاه، وكان الطرفان يرتبطان بمعاهدات وتحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولما كانت الثورة تنادي بالقضاء على الإمبريالية الغربية في المنطقة، فقد انزعجت الحكومة القطرية من هذه الثورة. ولذلك فقد نادت قطر بضرورة دعم الشاه، والوقوف بجانب النظام الإيراني ضد الاضطرابات التي عمت طهران وغيرها من المدن الإيرانية خلال أحداث الثورة، لذلك عمل المسؤولون القطريون على مد جسور التواصل مع حكومة الشاه. والجدير بالذكر أن الحكومة القطرية لم تتضامن مع حكومة الشاه حباً في هذا النظام، بل لأن هذه الثورة كانت تنادي بتغيير سياسة المنطقة ككل، كما انزعجت الحكومة القطرية من مبدأ تصدير الثورة، فقد كانت قطر حديثة الاستقلال، وكانت تأمل في بناء دولة حديثة تنعم بالأمن الذي عملت الدول الغربية على إحلاله في المنطقة، ولذلك، رأت الحكومة القطرية أن أي تغيير في إيران ربما من شأنه أن يؤثر على الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة. لذلك تمسكت بدعم الشرعية التي تتمثل في نظام الشاه. (42)

والجدير بالذكر أن الحكومة القطرية قد صرحت بأنها حليفة للمعسكر الغربي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبالتالي كانت قطر تنظر على الثورة الإيرانية أنها بمثابة امتداد للشيوعية في المنطقة، وبالتالي، في حالة نجاح الثورة، فإن إيران بعدما كانت تدور في نفس الفلك الغربي التي كانت تدور فيه قطر، سوف تتحول إلى دولة تتبع المعسكر الشرقي، وبالتالي، فسوف يصبح هناك تباين في السياسات الخارجية بالنسبة

للبلدين. كما أن الحكومة القطرية شأنها شأن كل من المملكة العربية السعودية والكويت، كانت تخشى من نجاح الثورة في إيران، وبالتالي، ربما يؤدي ذلك إلى انتشار مبادئ هذه الثورة في قطر. (43)

وقد صرح المسؤولون القطريون بأن استمرار الثورة في إيران يهدد أمن المنطقة واستقراره، وكانت هذه التصريحات تبين مدى قلق الحكومة القطرية من وصول اليساريون إلى سدة الحكم في إيران. والجدير بالذكر أن هذا الموقف يوضح أيضاً مدى تأثر دولة قطر بالسياسة السعودية في تلك الفترة، ومدى ارتباط الموقف القطري بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ومواقفها. (44)

ولكن الأحداث لم تمهل القطريون في الاستمرار في هذه السياسة، فقد نجحت الثورة في الإطاحة بنظام الشاه، وقد اعترفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بالنظام الجديد في إيران، لذلك، أسرعت قطر هي الأخرى شأنها شأن الدول الخليجية في الاعتراف بنظام الخميني في إيران. ولكن تبنت قطر هذه السياسة بشكل ظاهري فقط، خاصة بعد خطابات وتصريحات الخميني، والتي كانت تنادي بتصدير الثورة إلى الدول المجاورة، وعدم إبقاء مبادئها داخل حدود إيران. (45)

وهكذا، اتبعت قطر نفس السياسة الازدواجية لكل من المملكة العربية السعودية والكويت في التعامل مع الثورة، والجدير بالذكر أنه كان هناك بعض الأسباب التي أدت إلى تبني قطر هذه السياسة، وهي تقريباً نفس الأسباب التي جعلت كل من المملكة العربية السعودية والكويت تنتهج هذه السياسة، وكان أخطرها بالنسبة لقطر هو خوفها على مصالحها الاقتصادية المرتبطة بالنفط. (46)

البحرين:

وحتى عام 1969م، كانت إيران تنظر إلى البحرين وكأنها جزء من امبراطوريتها، ولكن تغيرت هذه النظرة بعد إجراء الأمم المتحدة لاستفتاء للشعب البحريني في العام نفسه، وصوت الشعب البحريني لصالح استقلاله عن إيران، وأنهت بريطانيا استعمار البحرين وأعلن استقلالها في أغسطس 1971م. ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، أيدت البحرين انتصارها وأرسلت وفدا رسميا لتهنئة أقطاب الثورة، إلا أن هذه العلاقة لم تدم طويلا. فالثورة الإيرانية كان لها تأثير كبير على شعوب المنطقة وكانت محل إعجاب الكثير خاصة مع رفعها شعار تصدير الثورة، خلال العقد الأول منها، واعتبرت البحرين أن هذا الشعار تحديدا هو تهديد كبير لها نظرا لطبيعة تكوينها المذهبي حيث يمثل المذهب الشيعي أكثرية في البحرين وهو أيضا المذهب السائد والحاكم في إيران. (47)

العراق:

في البداية كانت العراق ضمن الدول العربية التي استبشرت خير الإيرانية، خاصة أن الخميني استنكر أعمال الشاه السابقة، ورفع شعارات الدين الإسلامي ، نظرت العراق بارتياح شديد لتصريحات الخميني حول موقفه المعادي إسرائيل ، كما أكدت بمواقف معلنة، ومن خلال الاتصالات المباشرة مع المسؤولين الإيرانيين الجدد أنها تحرص على إقامة علاقات تعاون، وحسن جوار مع إيران، على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[48]

وتسلم العراق جوابيين من الخميني رداً على التهنئة العراقية المرسلة مُسبقاً ، الأول منهما جاء مناسباً والآخر جاء متضمناً اتجاهاً عدائياً، ولكن استمر الموقف الإيجابي العراقي تجاه الثورة الإيرانية، حيث استغلت الحكومة العراقية فرصة انسحاب إيران من منظمة المعاهدة المركزية (cento)[49]، لتقديم وساطتها لانضمام إيران إلى حركة عدم الانحياز [50].

كان الاعتقاد السائد لدى القيادة الإيرانية أنه إذا فشلت في تصدير ثورتها، فسوف يتم عزل البلاد في بيئة غير ودية من الأنظمة التي تراها معادية لحكمها. لذلك، في غضون عام من سقوط الشاه، كانت إيران أكثر تصميمًا على سياسة تصدير الثورة إلى البلدان الأخرى، على الرغم من وجود مشاكل داخلية لا تزال تحد من قدرة إيران خارجيًا.[51]

ومع رفع شعار تصدير الثورة اعتبر العراق، ودول الخليج أنهم المقصد الأول لهذا التوجه، لكن العراق اعتبر نفسه أكثر الدول استهدافاً ، خاصة وإن إيران طرحت فكرة الإطاحة بالنظام الحاكم في العراق ، ولم تكن تلك التهديدات من قبل إيران من ذلك النوع من التهديدات التي يمكن التعايش معها ، وخاصة مع دعم ايران الحركات الشيعية العراقية المعارضة[52]

وكانت التصريحات الإيرانية التي تشكو من اضطهاد الشيعة في أماكن أخرى من العالم قد عززت الشكوك العراقية في أن إيران تنوي التدخل في العراق سياسياً،وخاصة مع تشكيل الشيعة العراقيون نسبة 55% من السكان وهم في وضع جيد يسمح لهم بإثارة المشاكل للنظام العراقي إذا ما تبنوا التجربة الإيرانية كنموذج للثورة خاصة.([53])

وقد رأى النظام العراقي في هذه التحركات تهديدًا مباشرًا لنظامه وللوحدة الداخلية للعراق، خاصة مع الشعور المتزايد بأن الوحدة الترابية للعراق كانت مهددة من قِبل إيران.

هذا التهديد كان نتيجة لتراكم طويل من التوترات بين البلدين منذ أواسط القرن التاسع عشر، والتي كانت قائمة على خلافات تاريخية، وعرقية، ودينية، وسياسية. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة والتوترات المتصاعدة دفعت البلدين إلى نقطة اللاعودة، ما أدى في النهاية إلى اندلاع حرب استمرت ثماني سنوات (1980–1988م) وتركت آثارًا كبيرة على كلا البلدين والمنطقة بأسرها.

ثالثاً: سياسة الدعم والتأييد للثورة.

عمان:

كانت الثورة الإيرانية حدثاً مهماً في تاريخ العالم الاسلامي الحديث لأنها أنهت حكماً دام اكثر من ٢٥٠٠ عام، ولتكون بداية لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. [54] وبناءً على ذلك استوجب على عمان بناء مواقف سياسية جديدة تجاه ايران التي ارتبطت معها بعلاقات قوية في عهد الشاه السابق. وبما ان الدبلوماسية العُمانية تنظر إلى العلاقات مع إيران بصفتها علاقات تاريخية قديمة ووطيدة تحكمها سياسة الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لذلك لم يؤثر سقوط الشاه، وتغير النظام فيها على علاقاتهما حتى ان السلطان قابوس بن سعيد (1970 – 2020م)[55] قال في هذا الشأن نحن منذ ابتدأت إيران الجديدة استمرت علاقاتنا كما هي، لم يطرأ عليها اي طارئ، فنحن ننطلق من مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، وما علينا إلا أن نتفاهم كما كنا عبر التاريخ. ... وحتى الآن لا توجد ولم توجد اي مشاكل بيننا، وما جرى في إيران يخص الايرانيين أنفسهم، وأدعوا الله أن تكون في إيران حكومة مستقرة، وأن يستتب الأمن، ونرى إيران معنا في الساحة بدون مشاكل داخلية. [56]

ليكون ذلك دافعاً بتطوير علاقاتهما الثنائية، يعززه التقارب الجغرافي والاجتماعي للبلدين فالجوار الجغرافي كان له الأثر الواضح في طبيعة العلاقات، فالشواطئ الايرانية والعُمانية تتقابل على جانبي خليج عُمان، وتكاد تلتقي اراضي الطرفين عند مضيق هرمز في الخليج العربي، الذي لم يكن عاملاً فاصلاً بين الارضين بقدر ما كان واصلاً ومقرباً لتبادل المصالح المشتركة وتأمينها اذ من خلاله عبرت القبائل على الجانبين، فانتقلت القبائل من ايران الى شرق وانتقلت قبائل عُمانية الى جنوب غرب ايران وبالنتيجة نجد الامتزاج كاملاً على جانبي المضيق.[57]

وانطلاقاً من التقارب بين البلدين جغرافياً، برزت عبر ذلك حقائق ديمغرافية كان لها أثر بالغ على علاقاتهما، فانتقال الجماعات في المنطقة رسم مجموعة امتدادات ديمغرافية من حيث الصفات والسمات اللغوية والعرقية والحضارية لكل طرف. وانسجاماً. مع ذلك شهدت

العلاقات الاجتماعية الايرانية – العُمانية مزيداً من التطور والتعاون، أسهمت ببروز عدة مظاهر لدعم تلك العلاقات التي منها تواصل الشعبين على مدى التاريخ الذي اوجد أوجه شبه عديدة في العادات والسنن، وهو أمر يظهر بوضوح في المناطق الحدودية بين البلدين، وعلاقات النسب والمصاهرة بين القبائل العربية على جانبي مضيق هرمز يعد بحد ذاته عاملا معززا للعلاقات فيما بينهما، وتأكد ذلك عبر حديث وزير الخارجية العماني يوسف بن علاوي بن عبدالله عام ١٩٧٩م بقوله أن إيران وعُمان تملكان مشتركات تاريخية وعلاقات اجتماعية اثنية ودينية ومذهبية فضلاً عن روابطهما الجغرافية.[58]

الإمارات:

لقد تبنت دولة الإمارات العربية نهجاً مختلفاً حيال الثورة الإيرانية عن كل من السعودية والكويت وقطر. فبعد سقوط نظام الشاه ورحيله في عام 1979م، استبشرت حكومة الإمارات الخير في الحكومة الثورية الجديدة، فقد توقعت الحكومة الإماراتية أن إيران تحت حكم النظام الثوري الإسلامي لن تتبنى المبدأ التوسعي في السياسة الخارجية كما عمل الشاه عندما احتلت إيران الجزر الثلاث في عهده في عام 1971م. وبالتالي فإن الإمارات تعد من أكثر الدول الخليجية التي قد تضررت من حكم الشاه، ومن ثم، فقد توقعت أن الحكومة الجديدة سوف تعمل على إرساء مبادئ الإسلام، وأهمها الأخوة والصداقة بين الدول الإسلامية. [59]

وقد استقبلت الإمارات مبادئ الثورة الإسلامية بالتفاؤل، فعلى سبيل المثال، ابتهجت الإمارات عندما تم القضاء على النظام الشاهنشاهي وسلبياته، كما رحبت الحكومة الإماراتية بقطع إيران علاقتها بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني. ومما طمأن الإمارات من الثورة الإسلامية، أن الخميني نادى بمبدأ تضامن الدول الإسلامية، والقضاء على الإمبريالية الغربية. وبالتالي، فإن العلاقات بين كل من الإمارات وإيران سوف تقوم على أساس الوحدة والتضامن الإسلامي. [60]

والجدير بالذكر أن الخميني عمل على جذب دول الخليج من خلال بعض التصريحات التي عمل من خلالها على طمأنة هذه الدول، ومنها:

1- أن إيران لن تلعب دور الشرطي في منطقة الخليج مرة أخرى، وأن هذا الدور قد سقط دون عودة.

2- أن إيران ستكون جاراً طيباً للدول المحيطة بها، وسوف تلتزم بمبادئ حسن الجوار ولن تتدخل في شؤون الآخرين.

3 – الخليج اسلامي – لا عربي ولا فارسي – لأن جميع الدول التي تحيط به، ومن جميع الجهات هي دول اسلامية.

4 – الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل اعداؤنا، وأن الولايات المتحدة هي من صنعت اسرائيل المعادية لنا.

بناء على ذلك، رحبت دولة الإمارات بالثورة، وقد كان التأييد في الإمارات للثورة على المستويين الرسمي والشعبي، وأبرق رئيس مجلس الوزراء الإماراتي الشيخ مكتوم بن راشد تهنئة إلى مهدي بزركان بنجاح الثورة، وتوليه منصب الوزارة في إيران، وأبدى الشيخ مكتوم سعادته بتشكيل هذه الوزارة، وأنه يتمنى تعميق العلاقات بين البلدين، ومن ناحيته أرسل الخميني برقية إلى دولة الإمارات أعرب فيها عن احترامه لدولة الإمارات، وأن الحكومة الإيرانية لن تنسى موقف الإمارات الطيب من الثورة، كما وعد الخميني بتخلي إيران عن السياسة التوسعية التي انتهجها الشاه على حساب الإمارات. (61)

كما صرحت الحكومة الإماراتية، أنه لا بد ألا تتدخل أي دولة أجنبية فيما يخص الثورة الإيرانية، فهي شأن داخلي صرف، وأن على دول المنطقة التعاون مع الحكومة الثورية الجديدة، وأن النظام الإيراني الحالي قد أعلن مع رغبته في التعاون مع دول الجوار على أساس الصداقة والسلام، كما أوضحت الإمارات أن النظام الحالي في إيران يقوم على مبادئ الدين الإسلامي.(62)

وأثناء مقابلة حاكم الإمارات الشيخ زايد (1971 – 2004م) (63) مع صحيفة لوموند الفرنسية صرح قائلاً: إن سياستنا تركز على رغبتنا في أن يعم الاستقرار والازدهار والرفاهية في كل قطر مجاور ... وأن كل دعوة الى تثبيت دعائم الاسلام وإلى توحيد صفوف المسلمين هي دعوة مباركة، ليس بالنسبة للمسلمين فحسب، بل للمجتمع الانساني بأسره. على الجانب الآخر رحبت الحكومة الثورية في إيران بتصريحات الشيخ زايد هذه. (64)

وأثناء مقابلة صحيفة البلاد مع الشيخ زايد حول تحدث عن العلاقات مع إيران قائلاً : علاقاتنا بإيران علاقة متينة وتربطنا معهم عقيدة وجوار ...قوتهم من قوتنا وما موقفهم من القضية العربية الأولى (فلسطين) واستعادة الاراضي العربية المحتلة إلا دليلاً واضحاً على عمق الروابط ووحدة الهدف ووحدة المصير.(65)، كما اعرب عن تفاؤله بنجاح الثورة الإيرانية بقوله:" عندما قامت سلطة جديدة في إيران بعد الشاه، كانت تستند الى الاسلام والدعوة اليه، وقد سعدنا لسماع ذلك، وهذه الخطوة كافية للتفاؤل لان الإسلام هو العدالة... وتأكيد النظام الجديد في إيران للإسلام تعود بكل الخير على المنطقة.(66)

وفي الثالث من أبريل 1979م أبرق الشيخ زايد إلى الخميني يهنئه بقيام الجمهورية الإسلامية، ويؤكد خلال هذه البرقية، أن دولة الإمارات حكومة وشعباً يتمنون الخير والأمن والاستقرار لإيران تحت قيادة النظام الجديد، كما أبدى رغبته في استمرار تبادل السفراء بين البلدين. ومن ناحيته أبدى الخميني سعادته بتضامن حاكم الإمارات مع الثورة الإيرانية، ووعد بأن العلاقات بين البلدين سوف تشهد مزيد من التعاون خلال الفترة القادمة.[67]

وأثناء زيارة المجلس العالمي للمساجد لطهران في 19 ابريل 1979م، شارك وزير العدل والأوقاف الإماراتي مع هذا الوفد، وقام بتهنئة الخميني بنجاح الثورة، وقيام الجمهورية الاسلامية، وعند عودته إلى بلاده أدرى عديد من اللقاءات الصحفية تناول فيها الحديث عن الثورة الإيرانية والجمهورية الإسلامية، وأشاد بهذه الثورة، وطلب من الدول الإسلامية التضامن معها، وعدم الإساء لها، كما أوضح خلال لقاء صحفي أن الحملات المسيئة للثورة الإيرانية نابعة من الدول الإمبريالية الاستعمارية التي لا تريد تقدماً لأي دولة إسلامية. والجدير بالذكر أن أول اتصال رسمي وزيارة رسمية لحكومة الثورة الإيرانية كانت مع الإمارات، وذلك عندما قام رئيس المحكمة الثورية صادق خلخالي[68] بزيارة رسمية إلى دبي في 28 مايو 1979م.[69]

وقد رحبت الحكومة الإماراتية بهذه الزيارة، والتقى خلخالي برئيس الدولة، وحاكم دبي، ومجموعة من المسؤولين الإماراتيين. وأثناء هذه الزيارة أبدى الشيخ زايد ترحيبه بالإجراءات التي اتخذتها حكومة الثورة في إيران، واتفق الطرفان على تعميق العلاقات التجارية، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وهكذا أبدت الحكومة الإماراتية رغبتها في التقرب من حكومة الثورة، والعمل على تقوية العلاقات فيما بينهما.[70]

وهكذا، اختلفت السياسة الإماراتية تجاه الثورة الإيرانية مع المواقف السياسية للملكة العربية السعودية والكويت وقطر، ويمكن تفسير هذا الموقف من منطلق عدة أسباب على النحو التالي:

1- أن الحكومة الإماراتية كانت تربطها علاقات تجارية مع إيران أكبر من أي دولة خليجية أخرى.

2- أن حكومة الشاه التي أسقطتها الثورة قد استولت على الجزر الإماراتية، وبالتالي ربما كانت الإمارات تأمل أن تستعيد هذه الجزر من خلال التعاون مع الحكومة الجديدة في إيران.

3-أن الإمارات لم ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر.

وفي نهاية هذا العرض يمكن الخروج بعدة حقائق وهي:

1-تحول السياسية الخارجية الإيرانية إلى مواجهة الولايات المتحدة والغرب بدلاً من لعب دور شرطي الخليج أيام الشاه.

2- تبنى القادة الإيرانيون الثوريون بناء على آراء الخميني، مبدأ تصدير الثورة كجزء من السياسة الخارجية لإيران .

3- انعكس مبدأ تصدير الثورة على الدول الخليجية بشكل سلبي على العلاقات الثنائية بين الدول الخليجية، لما فيه من انعكاس خطير يهدد استقرار تلك الدول.

4- تباينت ردود الأفعال الخليجية من الثورة الإيرانية نتيجة لتداخل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع إيران.

5- اتبعت عدداً من الدول الخليجية مبدأ الازدواجية في التعامل مع إيران بعد الثورة، ويرجع ذلك إلى أنها حديثة النشأة مما قد يفسر عدم قدرة تلك الدول على المواجهة المباشرة مع إيران.

6- تصادم العراق مع إيران نتيجة الطموحات الإيرانية في الخليج العربي والعراق بشكل خاص، رغم الترحيب العراقي بالثورة الإيرانية، مما أدى إلى إشعال حرب بين البلدين دامت قرب عقد من الزمن.

([1]) سايب تركية جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية (١٩٧٩ – ٢٠٢٠م) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٢٢، ص61.

([2]) عبد العالي العبدوني: الثورة الإسلامية في إيران، دار المعارف الحكيمة، ط١، د. م، ٢٠١٢، ص ١٢١.

([3]) تعد الثورة الإيرانية من أهم الثورات في العصر الحديث، وذلك لتأثيرها على سير الأحداث في تاريخ المنطقة والممتد حتى الآن، كما تتميز بمشاركة كل أطياف المجتمع الإيراني، وذلك على الرغم من أن قادتها كانوا من طبقة رجال الدين. كما أنها أدت إلى تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية. وتعد الثورة الإيرانية أول ثورة تكنولوجية في التاريخ، فقد استخدمت شرائط الكاسيت على نطاق واسع خلال هذه الثورة (انظر: طلال مجذوب: إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (1906 – 1979م)، دار ابن رشد للطباعة، القاهرة، د. ت، ص 413).

(4) سبهر ذبيح: قصة الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص 11.

(5) سايب جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية مرجع سابق، ص 63.

(6) أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص 382.

(7) www.ar.imam-khomeini.ir: رأي الإمام الخميني في العلاقات بين إيران وأمريكا، تاريخ الإتاحة: 30/ 9/ 2023.

(8) جعفر حسين تزار: الثورة الإسلامية في إيران، د. ن، د. م، 1979م، ص 8.

(9) سايب جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سابق، ص 64.

(10) راشد أحمد الحنيطي: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص26؛ حشوف ياسين: إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية و الاستراتيجيات الدولية, رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 126.

(11) سايب جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سابق، ص 70، 71.

(12) نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الخليجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 201.

(13)سايب جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية، مرجع سابق، ص 70، 71.

(14) حشوف ياسين: إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، مرجع سابق، 126.

(15) الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود (1928 – 2011م) ، كان ولي عهد المملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالفترة من 1 أغسطس، 2005 إلى 22 أكتوبر 2011، ووزير الدفاع والطيران – وهو المنصب الذي شغله نصف قرن – والمفتش العام من عام 1962 حتى وفاته. توفي في أحد مستشفيات نيويورك حيث كان يخضع للعلاج، وساءت حالته الصحية في السنوات الأخيرة وأمضى فترات طويلة خارج السعودية للعلاج. (انظر: http://www.moqatel.com الأمير سلطان بن عبد العزيز، تاريخ الإتاحة: 5/ 10/ 2023).

(16) Fredric wherey and authors, Saudi - Iranian relations since the fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for u.s policy, Rand National Security research division (u.s.a), 2009, p.64.

(17) خالد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1913 – 1982م) ، ملك المملكة العربية السعودية الرابع من 25 مارس 1975 – 13 يونيو 1982. هو الابن الخامس من أبناء الملك عبد العزيز الذكور من الأميرة الجوهرة بنت مساعد والتي تعدّ أولى زوجات الملك عبد العزيز من آل سعود. توفي الملك خالد في صباح يوم الأحد 21 شعبان 1402 هـ الموافق 13 يونيو 1982 م، بمدينة الطائف عن عمر 69 سنة، ودفن في مقبرة العود بالرياض. (انظر: http://www.moqatel.com الملك خالد بن عبد العزيز بن سعود، تاريخ الإتاحة: 5/ 10/ 2023).

(18) محمد سالم الكواز: العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م) ، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2014، ص23، 24.

([19]) محمد السعيد عبد المؤمن: الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص 220، 221.

([20]) محمد الكواز: العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م) ، مرجع سابق، ص 24، 25.

([21]) جاسم يونس الحريري: العلاقات الاستراتيجية بين العراق ومجلس دول التعاون الخليجي الماضي والحاضر والمستقبل (2003 – 2020م) ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2012، ص 35.

([22]) عادل الجوجري: أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة بالشهادات والوثائق والصور، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، 2006، ص116، 117.

([23]) جاسم الحريري: العلاقات الاستراتيجية بين العراق ومجلس دول التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص330.

([24]) محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م) ، مرجع سابق، ص26.

([25]) واثق محمد براك: الدعوة العراقية لإنشاء تجمع إقليمي خيار استراتيجي أم مبادرة سياسية، الراصد الإقليمي نشرة يصدرها مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، ع 24، 2009، ص3.

([26]) محمد الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م) ، مرجع سابق، ص 26، 27.

([27]) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول؛ أوابك، (اختصاراً: OAPEC) منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي. أسست بموجب اتفاقية وُقّع على ميثاقها في بيروت في 9 يناير، 1968م. بين كُل من الكويت، السعودية وليبيا، واتفق على أن تكون دولة الكويت مقراً رئيسياً للمنظمة. (انظر: www.oapecorg.org، منظمة الأقطار العربية الصدرة للنفط، تاريخ الإتاحة: 2/ 11/ 2023).

([28]) جاسم الحريري: العلاقات الاستراتيجية بين العراق ومجلس دول التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص330، 331.

([29]) محمد الكواز: العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م) ، مرجع سابق، ص 27، 28.

([30]) www.alaser. Net: العلاقات السعودية الإيرانية من يكيد الآخر، تاريخ الإتاحة: 1/ 7 / 2023.

([31]) www.alqudstalk.com : العراق أصبح ساحة لصراع نفوذ بين السعودية وإيران، تاريخ الإتاحة: 1/ 7/ 2023.

([32]) محمد سالم الكواز: العلاقات الكويتية الإيرانية (1979 – 1991م) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، ع3، 2012، ص1.

([33]) الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (1926 – 2006م) ، أمير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال عن المملكة المتحدة. هو الابن الثالث للشيخ أحمد الجابر الصباح، تولى الحكم في 31 ديسمبر 1977 بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح، وكان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي أُنشِئ في 1981. تعرّض في يوم 25 مايو 1985 لمحاولة اغتيال نجا منها، وفي 2 أغسطس 1990 غزت العراق الكويت، فاستخدم كافة الوسائل لتحريرها، وتحقق ذلك في 26 فبراير 1991 بعد حرب الخليج الثانية. (انظر:e.gov.kw: الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، تاريخ الإتاحة: 15/ 11/ 2023).

([34]) حامد الحافظ العبد لله: العلاقات الكويتية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، مج19، ع213، 1996، ص108.

([35]) محمد الكواز: العلاقات الكويتية الإيرانية مرجع سابق، ص 1، 2.

([36]) F. wherey Op. Cit, p.64.

([37]) حامد الحافظ العبد لله: العلاقات الكويتية الإيرانية، مرجع سابق، ص108

([38]) هاني جواد النجار: السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997 – 2005م) ، ط1، عين للدراسات والبحوث المعاصرة، د. م، 2018، ص33.

([39]) www.aawsat.com: وثائق «سي آي إيه» إيران والجيران بعد ثورة الخميني، تاريخ الإتاحة: 22/ 9/ 2023.

([40]) www.bbc.com: رجل واحد وفكرة واحدة، تاريخ الإتاحة: 25/ 9/ 2023.

([41]) محمد الكواز: العلاقات الإيرانية الكويتية، مرجع سابق، ص2.

([42]) مفتاح الحسوني الجمل: مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٨، ع٢، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، ٢٠١٧، ص 479، 480.

([43]) https://www.ajnet.me قطر وإيران علاقات متميزة على ضفتي الخليج، تاريخ الإتاحة: 11/ 9/ 2023.

([44]) مفتاح الجمل: مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية، مرجع سابق، ص480.

([45])عبد الحكيم عامر الطحاوي: العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي (1951 – 1980م) ، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص44.

([46]) مفتاح الجمل: مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية، مرجع سابق، ص 480.

([47]) احمد الباز: الثورة والحرب تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، ط1، دار العربي للنشر، القاهرة، 2018، ص105.

([48]) جمال علي: المفهوم العربي الإسلامي للحرب العراقية الإيرانية، المجلة الثقافية، ع2 ، الجامعة الأردنية ، 1983م، ص145.

([49]) يعرف باسم المعاهدة المركزية في 1955 عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقاً ينص على «تعاون الدولتين في مجالات الأمن والدفاع». وتُرك باب العضوية مفتوحاً أمام الدول التي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي وقد تلا عقد هذا الميثاق انضمام بريطانيا والباكستان وإيران ف وأصبح هذا التحالف معروفاً بحلف بغداد ، اما العراق الذي كان عضواً مؤسساً في الحلف فقد انسحب رسمياً منه عقب الانقلاب العسكري عام 1958 للمزيد من التفاصيل انظر: (آلاء حمزة دويلي، السنتو CENTO وتوصيف المنظومة الإدارية لاتفاقية انقرة :الممثلون المحليون والكادر الدولي9 تشرين الثاني 1960، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، مج63،ع1، 2024)

([50]) اسلام محمد عبد ربه المغير: الحرب العراقية الإيرانية(1980– 1988م) ،رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة ،2015، ص 81

تعتبر حركة عدم الانحياز، واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، ونتيجة مباشرة أكثر، للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفيتي وحلف وارسو) حال نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة. للمزيد من التفاصيل انظر: (عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،ج4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص25،31)

([51]) National foreign assessment center،Iran exporting the revolution، 10 march1980،CIA-RDP81B00401R000500100001-8 approved، 27/4/2006 for release p1،

([52]) نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الخليجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015،ص212.

([53]) National foreign assessment center، Iran: the Shia revolution and Iran's neighbors، 19 octoper1979، CIA-RDP81B00401R000500100031-5 ، approved for release 29/10/2003، p1، 2

([54]) مصطفى جاسم حسين وعلي أكبر أحمد حسين: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية العمانية، المجلة السياسية الدولية، ع 41–42، ص 287.

([55]) هو السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد آل سعيد . طيب الله ثراه .. ولد في السابع عشر من شهر شوال عام 1359هـ الموافق الثامن عشر من نوفمبر 1940 في مدينة صلالة بمحافظة ظفار من سلطنة عمان، وتوفي في العاشر من يناير عام 2020م، وهو السلطان الثامن لعمان في التسلسل المباشر لأسرة آل بوسعيد التي تأسست على يد الإمام أحمد بن سعيد في عام 1741م، والذي مازالت ذكراه موضع احترام وإجلال في سلطنة عمان تمكن من جمع شرائح المجتمع العماني في دولة متطورة. (انظر : www.omaninfo.om ، السلطان قابوس بن سعيد، تاريخ الإتاحة: 12/ 11/ 2023).

([56]) خالد محمد القاسمي: عمان جسور المحبة والسلام، دار الثقافة العربية، الشارقة، 1995، ص 56.

([57]) إبراهيم نوار: السياسة العمانية من العزلة إلى الدبلوماسية، مجلة السياسة الدولية، ع110، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1992، ص37.

([58]) مصطفى جاسم حسين وعلي أكبر أحمد حسين: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية العمانية، مرجع سابق، ص289.

([59]) محمد حسن العيدروس: الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، ج4، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص9.

([60]) خالد محمد القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص115.

([61]) فارس حسين حسن: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قيام الثورة الإيرانية 1979م، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، مج1، ع100، يونيو 2024م، ص542، 543.

([62]) بهجت قرني وعلي الدين دسوقي: السياسات الخارجية للدول العربية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص698.

([63]) زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان (6 مايو 1918 – 2 نوفمبر 2004) أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة. كان له دور كبير في توحيد الدولة مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وتحقق لهم ذلك في 2 ديسمبر 1971 وأسس أول فدرالية عربية حديثة. عمل الشيخ زايد مع الشيخ جابر الأحمد الصباح على إنشاء مجلس التعاون الخليجي فاستضافت أبو ظبي في 25 مايو عام 1981 أول اجتماع قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. (انظر: www.mofa.gov.ae الشيخ زايد بن سلطان، تاريخ الإتاحة: 28/ 11/ 2023).

([64]) وليم رو: ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص51.

([65]) نايف علي عبيد: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مجد للنشر، بيروت، 2004، ص213، 214.

([66]) فارس حسن: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قيام الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص 544.

(67) وليم رو: ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص45.

(68) هو أول مدعٍ عام إيراني في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، وكان يشتهر بالجدية ،يُنسب إلى صادق بعض الإعدامات التعسفية التي جرت في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية للمزيد من التفاصيل انظر: (صادق خلخالي - ويكيبيديا(wikipedia.org)

(69) عبد الرزاق خلف محمد الطائي: النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (1971 – 2001م) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005، ص 104.

(70) فارس حسن: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قيام الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص544، 545.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة

-National foreign assessment center،Iran exporting the revolution ،10 march1980،CIA-RDP81B00401R000500100001-8 ،approved for release 27/4/2006.

-National foreign assessment center،Iran: the Shia revolution and Iran's neighbors،19 octoper1979، CIA-RDP81B00401R000500100031-5، approved for release 29/10/2003.

الرسائل العلمية:

-حشوف ياسين: إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.

-سايب تركية جيهان: العلاقات الإيرانية الخليجية (١٩٧٩ – ٢٠٢٠م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٢٢.

-عبد الرزاق خلف محمد الطائي: النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (1971 – 2001م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005.

-اسلام محمد عبد ربه المغير: الحرب العراقية الإيرانية(1980– 1988م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة ،2015.

المراجع العربية والمعربة:

-احمد الباز: الثورة والحرب تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، ط1، دار العربي للنشر، القاهرة، 2018

-أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٩.

-بهجت قرني وعلي الدين دسوقي: السياسات الخارجية للدول العربية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016

-جاسم يونس الحريري: العلاقات الاستراتيجية بين العراق ومجلس دول التعاون الخليجي الماضي والحاضر والمستقبل (2003 – 2020م)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2012.

-خالد محمد القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

-سبهر ذبيح: قصة الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004

-طلال مجذوب: إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (1906 – 1979م)، دار ابن رشد للطباعة، القاهرة، د. ت.

-عادل الجوجري: أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة بالشهادات والوثائق والصور، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، 2006.

-عبد الحكيم عامر الطحاوي: العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي (1951 – 1980م)، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

-عبد العالي العبدوني: الثورة الإسلامية في إيران، دار المعارف الحكيمة، ط١، د. م، ٢٠١٢.

-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،ج4،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.

-محمد السعيد عبد المؤمن: الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

-محمد حسن العيدروس: الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، ج4، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.

-محمد سالم الكواز: العلاقات السعودية الإيرانية (1979 – 2011م)، ط1، دار غيداء للنشر، عمان، 2014.

-محمد سالم الكواز: العلاقات الكويتية الإيرانية (1979 – 1991م)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، ع3، 2012.

-مصطفى جاسم حسين وعلي أكبر أحمد حسين: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية العمانية، المجلة السياسية الدولية، ع 41–42.

-نايف علي عبيد: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مجد للنشر، بيروت، 2004.

-نيفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الخليجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

-هاني جواد النجار: السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997 – 2005م)، ط1، عين للدراسات والبحوث المعاصرة، د. م، 2018.

-وليم رو: ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

المراجع الأجنبية:

-Fredric wherey and authors, Saudi - Iranian relations since the fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for u.s policy, Rand National Security research division (u.s.a), 2009.

الأبحاث العربية المنشورة:

-حامد الحافظ العبد لله: العلاقات الكويتية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، مج19، ع213، 1996.

-فارس حسين حسن: موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قيام الثورة الإيرانية 1979م، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، مج1، ع100، يونيو 2024م.

-مفتاح الحسوني الجمل: مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٨، ع٢، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، ٢٠١٧.

-واثق محمد براك: الدعوة العراقية لإنشاء تجمع إقليمي خيار استراتيجي أم مبادرة سياسية، الراصد الإقليمي نشرة يصدرها مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، ع 24، 2009.

-جمال علي: المفهوم العربي الإسلامي للحرب العراقية الإيرانية، المجلة الثقافية، ع2 ، الجامعة الأردنية ، 1983م.

-آلاء حمزة دويلي، السنتو CENTO وتوصيف المنظومة الإدارية لاتفاقية انقرة :الممثلون المحليون والكادر الدولي9 تشرين الثاني 1960، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، مج63،ع1، 2024

المواقع الإلكترونية:

- www.ajnet.me
- www.alqudstalk.com
- **www.ar.imam-khomeini.ir**
- **www.bbc.com**
- www.mofa.gov.ae
- **www.**oapecorg.org
- www.omaninfo.om

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة(wikipedia.org)